



USAID | **IRAQ**
FROM THE AMERICAN PEOPLE

تصنيفات CAMELS

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية – تمويل مشروع التوجيه الاقتصادي الثاني

مقدمة الى: البنك المركزي العراقي / مفتشو الرقابة المصرفية

التاريخ: <29/10/2006>

Authors



This document was prepared by:

Patrick Y. Trautmann
BearingPoint

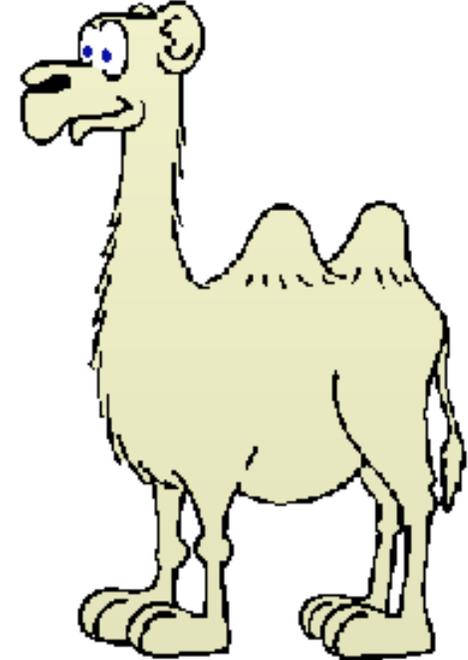
This document is protected under the copyright laws of the United States and other countries: it has been prepared by BearingPoint, Inc. ("BearingPoint") Technical Advisors and/or contractors working directly for BearingPoint under the auspices of the U.S. Agency for International Development ("USAID") contract number 267-C-00-04-00405-00. This document and all accompanying pages are strictly for the use of USAID in support of their own consideration regarding the subject matter contained herein. Except where explicitly stated otherwise, the following information was prepared on the basis of data that is publicly available or was provided by USAID: it has not been independently verified or otherwise examined to determine its accuracy, completeness or financial feasibility (where applicable). Neither BearingPoint, USAID nor any person acting on behalf of either assumes any liabilities, expenses (including attorney's fees and legal expenses) fines, penalties, taxes or damages (collectively "liabilities"), resulting from the use of any information contained in this document.

© 2005 BearingPoint, Inc. All rights reserved.

أهداف التعلم

● مراجعة العناصر الرئيسية لتصنيفات CAMELS. معرفة معناها وتطبيقاتها في المصارف التجارية

- **C**apital adequacy كفاية رأس المال
- **A**sset quality نوعية الموجودات
- **M**anagement الإدارة
- **E**arnings الربحية
- **L**iquidity السيولة
- **S**ensitivity to market risks الحساسية إتجاه مخاطر السوق



الغرض من تصنيفات CAMELS هو لتحديد الوضع المصرفي الاجمالي وللتعرف على نقاط القوة والضعف فيه :

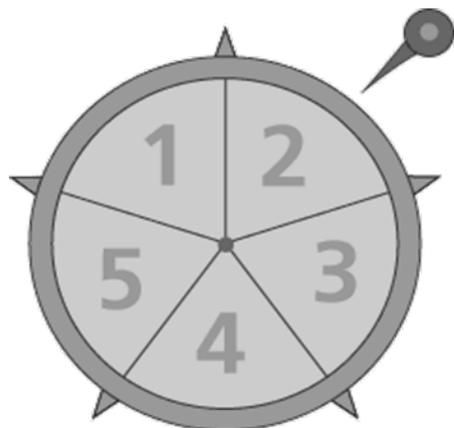
- المالية
- التشغيلية
- الادارية



يخصص لكل مصرف نظام تصنيف مركب موحد يستند على ستة عناصر. وهذا النظام يوفر الاطار العام لتقييم المصارف.

إنه أسلوب قياسي يسمح بتقييم جودة المصارف وفق المعايير القياسية وموفرآ تقييم ذو معنى.

لا يعطي البنك المركزي العراقي أهمية للحساسية إتجاه مخاطر السوق.



يخصص لكل عنصر تصنيف رقمي بالإستناد إلى العناصر الخمسة الأساسية.

- 1 الأداء قوي، الإدارة صحيحة، لا يوجد سبب للمتطلبات الرقابية.
- 2 سليمة أساساً، الالتزام بالتعليمات، والثبات يحدد الحاجات الرقابية.
- 3 الضعف في واحد أو أكثر من أجزاء التصنيف، والممارسات غير المرضية ، الأداء الضعيف لكن القلق المحدود بشأن الفشل.
- 4 العيوب المالية و الادارية المهمة والتطبيقات غير الصحيحة.تتطلب رقابة مصرفية حثيثة وإجراءات علاجية محددة.
- 5 ممارسات وظروف غير سليمة وغير آمنة، النواقص خارج قدرة الإدارة. إحتتمالية الإخفاق عالية جدا والحاجة الى المساعدة والتمويل الخارجي.

إستناداً على تصنيفات كل عنصر يتم تخصيص التصنيف المركب من 1 الى 5 للمصرف.

كل العوامل الواردة في عناصر التقييم الرئيسية يتم أخذها بنظر الاعتبار في تحديد التصنيف المركب.



كفاية رأس المال

يصنف رأس المال بالإستناد على الاعتبارات التالية:

- طبيعة وحجم الموجودات المتعثرة بالنسبة لأجمالي رأس المال ومدى كفاية احتياطي خسائر القروض والإحتياجات الأخرى.
- هيكل الميزانية العمومية بضمنها المواد خارج الميزانية العمومية، وخطر السوق والتركزات.
- طبيعة أنشطة العمل وخطرها على المصرف.
- الخبرة والتوقعات لنمو رأس المال والموجودات.
- أداء الأرباح وتوزيع الحصص.
- متطلبات رأس المال والالتزام بالمتطلبات القانونية.
- الدخول الى أسواق رأس المال ومصادر رأس المال.
- قابلية الإدارة في التعامل مع العوامل المذكورة أعلاه .

التصنيف رقم "1" يتصف بما يلي:

- مستويات رأس المال والنسب تتجاوز جميع المتطلبات القانونية.
- أداء الأرباح القوي .
- النمو المدار والمسيطر عليه بصورة جيدة.
- الإدارة الكفاءة قادرة على تحليل المخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة عند تحديد مستويات رأس المال المناسبة.
- التوزيع المعقول للأرباح والقابلية على رفع رأس المال الجديد.
- الحجم المنخفض للموجودات المتعثرة .

التصنيف رقم "2" لديه نفس خصائص التصنيف رقم "1"، لكنه يعاني من ضعف في عامل أو أكثر من العوامل . فعلى سبيل المثال:

- رأس المال ونسب القدرة على إيفاء الديون تتجاوز المتطلبات القانونية، ولكن:
 - الموجودات المتعثرة عالية نسبياً
 - عدم قابلية الإدارة على الإحتفاظ برأس المال الكافي لتدعيم المخاطر.

التصنيف رقم "3" يشير الى إلتزام المصرف بكفاية رأس المال والمتطلبات القانونية للقدرة على إيفاء الديون، ولكنه يظهر نقاط ضعف كبيرة في واحد أو أكثر من العوامل:

- مستوى عالي من الموجودات المتعثرة تتجاوز 25% من إجمالي رأس المال.
- فشل المصرف في الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- ضعف الربحية.
- عدم القدرة على رفع رأس المال الجديد لتلبية المتطلبات القانونية وتصحيح النواقص.
- يتطلب إشراف تنظيمي لضمان قيام الادارة والمساهمين بمعالجة القضايا ذات الشأن.

يقصد بالتصنيف رقم "4" إن المصرف يواجه مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لأنشطة العمل والعمليات المصرفية:

- مستوى عالي من المشاكل التي تولد خسائر في جميع نواحي أنشطة العمل.
- القروض المتعثرة تتجاوز 50% من إجمالي رأس المال.
- عدم وجود كفاية في رأس المال.
- عدم الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- حاجة الإدارة لإتخاذ إجراء فوري لتصحيح النواقص لتلافي الإفلاس.

يشير التصنيف رقم "5" الى أن المصرف معسر:

- يتطلب إشراف رقابي قوي لتخفيف الخسائر للمودعين والدائنين.
- هنالك احتمال ضئيل جداً بأن تمنع إجراءات الإدارة من إنهاء المصرف.
- فقط المساهمين ربما يكونوا قادرين على منع الاخفاق.

نوعية الموجودات

تمثل الموجودات جميع موجودات المصرف الثابتة والجارية، محفظة القرض والمحفظة الاستثمارية ، والعقارات المملوكة بالإضافة الى التعاملات خارج الميزانية العمومية.

نوعية الموجودات تستند على الاعتبارات التالية:

- حجم الموجودات المتعثرة بكافة أنواعها.
- حجم القروض المتأخرة الدفع أو التي تم إعادة جدولتها.
- قدرة الإدارة على إدارة جميع موجودات المصرف وجمع القروض المتعثرة.
- التركزات الكبيرة للقروض والقروض الى الأشخاص ذوي الصلة، وتنوع الاستثمارات.
- ادارة محفظة القرض والسياسات المكتوبة وإجراءات الضوابط الداخلية وأنظمة المعلومات الادارية.
- إحتياطات خسائر القروض وعلاقتها بالائتمانات المتعثرة والموجودات الاخرى .
- نمو حجم القروض وعلاقته بسعة وقابلية المصرف.

يتصف تصنيف نوعية الموجودات رقم "1" ب:

- نسبة الموجودات المتعثرة بالنسبة الى رأس المال أقل من 2% أو 3%.
- إبقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت السيطرة من قبل وحدة خاصة وفق القانون.
- التركزات الائتمانية والقروض الى الأشخاص ذوي الصلة توفر حد أدنى من المخاطر.
- إدارة محفظة القرض بشكل كافي والرقابة الوثيقة للقروض المتعثرة.
- الاحتياطي الكافي لخسائر القروض حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- الموجودات الغير ائتمانية التي لا تشكل تهديد بالخسائر.

يخصص تصنيف نوعية الموجودات رقم "2" للمصارف التي تظهر خصائص مشابهة للتصنيف رقم "1" ، لكنها تشهد نقاط ضعف غير هامة ، والإدارة قادرة على معالجتها دون الحاجة الى وجود إشراف تنظيمي عن كثب.

● الموجودات المتعثرة لا تتجاوز 10% من الرأسمال الأجمالي ، ولكن:

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمانات التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها وفي مستوى احتياطي خسائر القروض.
- يوجد نقاط ضعف في معايير الادارة للضمان والإجراءات الرقابية.
- تتطلب قروض الموظفين بعض الاهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة.
- انخفاض العائد على الموجودات الغير ائتمانية والتي تظهر أكثر من الخطر الطبيعي بدون أن تشكل تهديد بالخسائر.

تصنيف نوعية الموجودات رقم "3" يشير الى أن المصرف يظهر نقاط ضعف في واحد أو أكثر من عوامل التصنيف رقم "2". الإشراف التنظيمي مطلوب لضمان قدرة الإدارة على معالجة المشاكل والخصائص الأخرى هي:

- يشهد المصرف مستويات عالية من الائتمانات التي فات موعد إستحقاقها والتي تم إعادة جدولتها.
- احتياطات خسائر القروض غير كافية.
- ضعف معايير الضمان.
- السياسات والإجراءات غير متبعة بصورة دقيقة.
- قروض غير ملائمة للأشخاص ذوي الصلة.
- الموجودات الغير انتمانية تظهر مخاطر غير إعتيادية وتثير تهديدا بالخسائر.

تصنيف نوعية الموجودات رقم "4" يشير الى المصرف الذي يعاني من مشاكل عديدة مما يسبب عدم كفاية رأس المال لدعم المخاطر التي ترافق الاعمال والعمليات المصرفية.

● حجم عالي للائتمان المتعثر :

- استمرار زيادة مستوى الائتمانات المتعثرة والتي يمكن أن ينتج عنها الاعسار.
- الائتمانات المشكوك بها والخاسرة تتجاوز احتياطي خسائر القروض وتثير تهديدا لرأس المال.
- الموجودات الغير ائتمانية تثير تهديدا كبيرا لخسارة رأس المال والتي ربما تسبب اعسارا مصرفياً.

● فقدان السياسات والاجراءات الملائمة.

تصنيف نوعية الموجودات رقم "5" يظهر مستوى عالي من الموجودات المتعثرة الائتمانية والغير ائتمانية، والتي تضعف رأس المال أو يكون نتيجتها رأس المال السلبي.

- الموجودات المتعثرة بالنسبة الى رأس المال تتجاوز 50%.
- هنالك احتمال ضئيل بأن اجراءات الادارة يمكنها أن تحسن نوعية المصرف.
- تتطلب اشراف رقابي قوي لمنع تآكل رأس المال اكثر من ذلك ولحماية المودعين والدائنين.
- يخول القانون البنك المركزي العراقي بأرسال وصي لتقييم المصرف وتقديم التوصيات.

الإدارة

تشمل الادارة جميع المدراء الرئيسيين ومجلس الادارة

الادارة هي العنصر الأكثر أهمية لعمليات المصرف الناجحة. ويستند التصنيف على العوامل التالية:

- نوعية الإشراف ودعم نشاطات المصرف من قبل المجلس و الادارة وقابليتهم على الفهم والتجاوب مع المخاطر الملازمة لهذه النشاطات في البيئة الحالية والتخطيط للمستقبل.
- الاداء المالي للمصرف بالنظر الى تصنيفات CAMEL الاخرى .
- تطوير وتنفيذ السياسات المكتوبة والإجراءات وأنظمة المعلومات الادارية ونظام مراقبة المخاطر وإعطاء التقارير وحفظ المستندات وخطط الطوارئ والألتزام بالقوانين والأنظمة والتي تدار من قبل مراقب الامتثال.
- وجود وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي .
- تركيز أو تفويض السلطة.
- سياسات الإحلال والوصف الوظيفي .
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي العراقي .
- الاداء العام للمصرف ووضعية المخاطر بالنسبة له.

تصنيف الادارة رقم "1" يشير الى الادارة القوية والملتزمة والتي تظهر:

- الفهم الشامل للمخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية.
- الاداء المالي القوي في جميع المجالات.
- الفهم الكامل والتجاوب مع التغيرات الاقتصادية .
- التخطيط والتوجيه وتطبيق السياسات الداخلية.
- وظيفة التدقيق الملائمة.
- عدم وجود دليل على تغلب المصلحة الذاتية.
- التعاون القوي والتفاعل ما بين مجلس الادارة وإدارة المصرف والتفويض الناجح للسلطة.
- الكادر الكفو والمدرب على جميع المستويات.
- التجاوب مع اعتبارات وتوصيات البنك المركزي العراقي .

تصنيف الادارة رقم "2" لديه نفس الخصائص العامة للتصنيف رقم "1" لكنه يحتوي هنا بعض العيوب في عوامل التصنيف، وهذه العيوب من السهل تصحيحها بدون الرقابة التنظيمية.

يجب أن يولى الاهتمام الحذر للأوضاع المالية للمصرف.

تصنيف الادارة رقم “3” يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من عوامل التصنيف. ويتطلب هنا وجود الرقابة التنظيمية لضمان إتخاذ الادارة أو مجلس المساهمين إجراءات تصحيحية. ومن بين المشاكل:

- إساءة الأستخدام من قبل الموظفين .
- تجاهل المتطلبات التنظيمية .
- التقييم الضعيف للمخاطر وعمليات التخطيط .
- ردود الفعل الغير ملائمة على المصاعب الاقتصادية والإجراءات التصحيحية.
- ضعف الاداء المالي.
- عدم توفر السياسات المكتوبة والاجراءات الملائمة.

يشير تصنيف الادارة رقم "4" الى ضعف عام في مجالات عديدة.

- الحاجة الى اجراء تنظيمي قوي.
- يجب أن يأخذ مجلس الادارة بنظر الاعتبار تبديل أو تقوية الادارة بسبب:
 - اساءة الاستخدام من قبل الموظفين .
 - تجاهل المتطلبات التنظيمية .
 - فقدان السياسات الملائمة .
 - الاجراءات الضارة .
- ضعف الاداء المالي الذي ربما يؤدي الى الاعسار.

يتطلب تصنيف الادارة رقم "5" اجراءات رقابية فورية وقوية:

- يظهر المصرف ضعف كبير في جميع المجالات
- ضعف الاداء المالي
- احتمالية الاعسار كبيرة
- أخذ إستبدال الادارة بنظر الاعتبار.
- يجب على المجلس أن يأخذ بنظر الاعتبار فرض الوصاية.

الربحية

الدخل من العمليات المصرفية، مصادر الدخل غير التقليدية، البنود الاستثنائية

صنفت الربحية وفق العوامل التالية:

- كفاية الأرباح لتغطية الخسائر المحتملة، وتوفير رأس المال الكافي، ودفع حصص الأرباح المعقولة.
- تركيب الدخل الصافي. حجم وتوازن العناصر.
- مستوى النفقات فيما يتعلق بالعمليات.
- الإعتماد على البنود الاستثنائية ، أو عمليات الاوراق المالية ، والنشاطات ذات المخاطر العالية .
- المصادر الشغالة وغير التقليدية.
- كفاية الميزانية الموضوعة والخطط ورقابة أنظمة المعلومات الإدارية على الدخل والنفقات.
- كفاية المخصصات.
- إنكشاف الأرباح لمخاطر السوق، كتغيرات أسعار الفائدة ، وتقلبات التحويل الخارجي ومخاطر التسعير.

يشير التصنيف رقم "1" الى:

- الدخل الكافي لتلبية متطلبات الإحتياطي يتيح نمو رأس المال ودفع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- وضع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على الدخل والنفقات.
- الإتجاهات الإيجابية في أنواع الدخل والنفقات الرئيسية.
- الحد الأدنى من الاعتماد على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

يشير التصنيف رقم "2" الى أن المصرف يولد الدخل الكافي لتلبية احتياجات الاحتياطي ، ويوفر نمو رأس المال ويدفع حصص الأرباح. على الرغم من هذا ربما هناك بعض الإتجاهات السلبية مثل:

- الإعتماد بطريقة ما على الدخل الاستثنائي.
- الحاجة لتحسين عمليات الموازنة والتخطيط والرقابة.

يجب أن تكون الادارة قادرة على التعامل مع المشاكل بدون رقابة تنظيمية.

يظهر تصنيف الربحية رقم "3" أن المصرف يشهد ضعف عام في العديد من عوامل التصنيف.

- الرقابة التنظيمية مطلوبة لضمان إتخاذ الإدارة الاجراءات المناسبة لتحسين اداء الارباح.
- الاحتفاظ بالأرباح غير الكافية ربما يضعف مركز رأس المال .

يشير تصنيف الربحية رقم "4" الى أن المصرف يواجه مشاكل حادة في الربحية. وقد يكون صافي الربح إيجابي، ولكنه غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال.

- يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال .
- يجب أن تتخذ الادارة اجراءاً فوريا لتحسين الدخل وتقليل النفقات.
- بعض النشاطات يجب تعليقها.
- الاجراءات التصحيحية مطلوبة لتلافي تطور الخسائر الى الاعسار.

- يظهر تصنيف الربحية رقم "5" ان المصرف يعاني من خسائر كبيرة والتي ربما تؤدي الى الاعسار.
- يتطلب اجراء فورياً والرقابة التنظيمية القوية مطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.

السيولة

القدرة على توليد النقد أو التحويل السريع للموجودات قصيرة الاجل الى نقد

صنفت السيولة بالاستناد على العوامل التالية:

- حجم ومصادر الأموال السائلة المتاحة لتلبية الالتزامات قصيرة الاجل.
- تقلبات الودائع والطلب على القروض.
- أسعار الفوائد وتواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات.
- الدخول الى الاسواق النقدية والمصادر الاخرى للتمويل.
- تنوع مصادر التمويل.
- الاعتماد على السوق مابين المصارف للتمويل قصير الاجل.
- قدرة الادارة على التخطيط والرقابة وقياس عمليات السيولة (أنظمة المعلومات الادارية).
- وجود خطة للطوارئ

يشير تصنيف السيولة رقم "1" الى ان الادارة تملك الفهم الشامل للميزانية العمومية للمصرف.

- الموجودات السائلة الكافية لتلبية الطلب على القروض وتخفيض الودائع الغير متوقعة.
- الاعتماد الاسمي على سوق مابين المصارف.
- التخطيط والرقابة و الاشراف القوي والمتطور.
- وجود خطة للطوارئ.

تصنيف السيولة رقم "2" له نفس الخصائص الأساسية للتصنيف رقم "1" لكنه يشهد بعض نقاط الضعف في واحد أو أكثر من العوامل. نقاط الضعف هذه يمكن تصحيحها فوراً.

- يلبي المصرف إحتياجاته من السيولة، ولكن تنقص الادارة الخبرة الملائمة للتخطيط والرقابة و الإشراف.
- يشهد المصرف مشاكل في السيولة. وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب لكنها قد تفشل في إتخاذ الاجراء الذي يمنع تكرار الخطر.
- جهل الادارة للاتجاهات السلبية.
- عدم معالجة الادارة لمشاكل السيولة.

يظهر تصنيف السيولة رقم "3" المصرف الذي يعاني من نقاط ضعف رئيسية في العديد من العوامل.

- الرقابة التنظيمية مطلوبة عادة لضمان معالجة الادارة للمشاكل.
- ضعف إدارة السيولة ينتج عنه إشكاليات السيولة بشكل متكرر.
- الحاجة لمعالجة الادارة الفورية للاتجاهات السلبية لمنع حصول أزمة في تلبية الاحتياجات اليومية.

يظهر تصنيف السيولة رقم "4" ان المصرف يعاني من مشاكل حادة في السيولة.

- يتطلب إهتمام فوري ورقابة تنظيمية.
- يجب أن تتخذ الاجراءات لتقوية مركز السيولة لتلبية الالتزامات الحالية.
- يجب أن يتعهد المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع الحالة.

يظهر تصنيف السيولة رقم "5" حاجة المصرف الى مساعدة مالية خارجية لتلبية الاحتياجات الحالية من السيولة لمنع إنهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

الحساسية إتجاه مخاطر السوق

لا تؤخذ الحساسية إتجاه مخاطر السوق بنظرالاعتبار من قبل البنك المركزي العراقي في الوقت الحالي

يستند خطر السوق في المقام الأول على عوامل التقييم التالية:

- الحساسية إتجاه التغيرات المعاكسة في معدلات أسعار الفائدة ومعدلات أسعار تبادل العملات الأجنبية وأسعار السلع والموجودات الثابتة
 - طبيعة عمليات المصرف .
 - التعرض الى تغير العملات الاجنبية
 - تغير قيمة الموجودات الثابتة للمصرف
 - أهمية الموجودات العقارية الناتجة من إلغاء القروض
- قابلية الادارة على تحديد وقياس والسيطرة على مخاطر السوق تؤخذ بنظر الاعتبار عند تعرض المصرف لهذه المخاطر

التصنيف المركب

إن التصنيف المركب هو ليس حاصل معدل عملية رياضية لأجزاء التصنيف ، وإنما يستند الى التحليل النوعي لجميع العوامل التي يشتمل عليها كل جزء من اجزاء التصنيف المركب وكذلك العلاقة ما بين كل جزء من هذه الاجزاء والمستوى العام من الاهتمام الرقابي بهذا المصرف.

المصارف التي تصنيفها “1” تكون سليمة من جميع الجوانب، وبصورة عامة تمتلك اجزاء للتصنيف اما “1” او “2” وفي حالة التزام كلي بالقوانين والتعليمات. أي نقاط ضعف يمكن توليها بسهولة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتعتبر هذه المصارف متوازنة ومدارة بشكل جيد وقادرة على مقاومة ليس كل وإنما أغلب النكسات الاقتصادية. تطبيقات قوية لإدارة المخاطر ويكون الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية كافياً لضمان استمرارية وصحة السلامة الأساسية لعمل المصرف. لا تعطي المصارف التي تصنيفها “1” أي سبب للاهتمام الشديد.

المصارف التي تصنيفها “2” تكون سليمة اساسا ،لا يوجد جزء من اجزاء التصنيف مصنف بأعلى من “3” وهو في حالة التزام كامل بالقوانين والتعليمات فقط هناك بعض نقاط الضعف المتوسطة والتي هي ضمن قدرات مجلس الادارة على حلها وهي من ضمن صلاحيات الادارة ونيتها لمعالجتها. تكون هذه المصارف قادرة على مقاومة أغلب النكسات الاقتصادية. التطبيقات العامة لإدارة المخاطر مرضية وليس هناك حاجة ملموسة لاهتمام رقابي شديد. يجب أن يكون رد الفعل الرقابي غير رسمي ومحدود.

المصارف التي تصنيفها “3” هي بشكل عام لديها نقاط ضعف في مجال واحد او اكثر من مجالات أجزاء التصنيف والتي اذا لم يتم تصحيحها خلال إطار زمني معقول فقد يتسبب بمشاكل بارزة في الملاءة والسيولة. قد لا تكون للإدارة هنا الارادة والقابلية على معالجة نقاط الضعف بفعالية وبطريقة آنية وتكون هذه المصارف على العموم غير قادرة على مقاومة التقلبات في العمل وهي أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية. قد تكون تطبيقات إدارة المخاطر أدنى من مرضية والمصارف ضمن هذه المجموعة في حالة عدم التزام واضحة بالقوانين والتعليمات . ويجب أن يأخذ البنك المركزي العراقي بالاعتبار الحاجة لاتخاذ اجراءات ادارية لتقديم إرشاد واضح للإدارة لمعالجة نقاط الضعف. إلا ان الاخفاق قد يحدث ، مع ذلك يتطلب ذلك الدعم والقوة المالية لهذه المصارف.

المصارف التي تصنيفها “4” تشير الى تطبيقات غير سليمة وغير صحيحة مهمة والى عيوب مالية وإدارية مهمة وهذا ينجم عن اداء غير مرضي. لم يتم حل المشاكل والعيوب بشكل مرضي من قبل مجلس الادارة والإدارة . تطبيقات ادارة المخاطر غير مقبولة بصورة عامة وهناك تجاوزات هامة للقوانين والتعليمات. مدى المشاكل التي يمتلكها المصرف من شديدة الى عيوب مهمة وتتطلب رقابة مصرفية حثيثة وإجراءات علاجية محددة. تكون الملاءة العامة للمصرف مهددة اذا لم يتم اتخاذ أي اجراء رقابي بهذا الشأن.

تشير المصارف التي تصنيفها "5" الى وجود ممارسات وظروف غير سليمة وغير آمنة وأداء ناقص بشكل كبير ولديهم ممارسات غير كافية لإدارة المخاطر. حجم وشدة المشاكل التي يواجهها المصرف هي خارج قدرة الادارة على او رغبتها على السيطرة عليها او حلها. ويكون الاخفاق محتملا بشكل كبير ووجود دعم مالي خارجي او أي نوع اخر من انواع الدعم مطلوب بشكل كبير وتكون هنالك حاجة ضرورية الى رقابة مستمرة.